أثر تطبيق آليات حوكمة المصارف على جودة الأرباح وانعكاسها على كفاءة الأداء

دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي(*)

م.د. دجلة عبدالحسين عبد
جامعة بغداد
كلية الإدارة والاقتصاد
degla@coadec.uobaghdad.edu.iq

الباحث: مصطفى مجيد سلوم
جامعة بغداد
كلية الإدارة والاقتصاد
mustafamjyd7@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.4.23

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٠/٢٧ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٢/٧ تأريخ النشر ٢٠٢٣/١٠/٣٠

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيق آليات الحوكمة على جودة الأرباح وانعكاس ذلك على كفاءة الأداء على مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام البيانات المنشورة في القوائم المالية، ولقد تضمنت الدراسة عينة مختارة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها (11) مصرفاً.

وقد كانت أهم الاستنتاجات:

١. إن تطبيق آليات الحوكمة تؤثر بصورة ايجابية على جودة الأرباح في القوائم المالية.
٢. إن حوكمة الشركات تزيد من كفاءة أداء الوحدة الاقتصادية وتدعم مقدرتها عن مواجهة الأزمات.

وقد كانت أهم التوصيات:

١. ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار عند تطبيق آليات حوكمة الشركات أثر التغيرات البيئية التي تشهد تغيرات سريعة ومستمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
٢. ينبغي إتباع آليات سليمة لحوكمة الشركات وذلك لخلق الاحتياجات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة.

الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة، جودة الأرباح، كفاءة الأداء.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٤) ٢٠٢٣
الصفحات: ٤٠٧-٤٢٤

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

The impact of applying bank governance mechanisms on the quality of profits and its reflection on the efficiency of performance

An applied study on the Iraqi banking sector(*)

Dr. Dijla Abdel Hussein
University of Baghdad
College of Administration and Economics
degla@coadec.uobaghdad.edu.iq

Researcher: Saluwm Mustafa Mjyd
University of Baghdad
College of Administration and Economics
mustafamjyd7@gmail.com

Abstract

This study aimed to identify the impact of the application of governance mechanisms on the quality of profits and its reflection on the performance evaluation at the economic units listed on the Iraqi Stock Exchange. (Case study Banking Sector), and there are (11) banks.

The most important conclusions were:

1. There is a difference in the concept of corporate governance, each looks at it from his point of view, and there is agreement that corporate governance increases the efficiency of the economic unit and supports its ability to face crises.
2. The application of governance mechanisms positively affects the quality of profits in the financial statements.

The most important recommendations were:

1. Consideration should be given when applying corporate governance mechanisms to the impact of environmental changes that are witnessing rapid and continuous changes in all economic, political and social aspects.
2. Sound mechanisms of corporate governance should be followed in order to create the necessary needs against corruption and mismanagement.

Key words: Governance Mechanisms, The Quality of Profits-Performance Efficiency.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

المقدمة:

كان لانهيار العديد من الشركات الكبرى في عام ٢٠٠٨ نتيجة للتلاعب بالمعلومات المالية وتضليلها وما ترتب عليها من آثار ضاره للمساهمين والدائنين، فضلاً عن الفضائح المالية التي هزت الأسواق على مدى السنوات الماضية إلى الإضرار مصداقية المعلومات المحاسبية المصاغة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية، ونظراً لقصور اجراءات التدقيق الداخلي والخارجي بنوعية المستندي والمحاسبي، أدى إلى ضعف الثقة في المعلومات المالية وغير المالية، والمحاسبية وهذا كان السبب في ظهور حوكمة الشركات كوسيلة لزيادة ثقة المستخدمين بصفتهم ممثلين عن أصحاب المصلحة، وعند النظر إلى الحوكمة من جانب الفكر المحاسبي، سواء تمثل ذلك في النظر إليها من خلال علاقتها بالإبلاغ المحاسبي، أو تم النظر إليها من خلال علاقتها بعملية التدقيق، أو تم النظر إليها من خلال انعكاساتها على متخذي قرار الاستثمار أو أسواق المال، فإن كل هذا يوضح العلاقة التي توجد بين تطبيق الحوكمة و جودة الأرباح. وتلعب الحوكمة دوراً فعالاً في مجالات الإصلاح المالي والإداري لمؤسسات القطاع العام و الخاص، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمارات، ودعم كفاءة الجهاز المصرفي وزيادة قدراته، وتفعيل سوق الأوراق المالية، ودفع عملية التنمية الاقتصادية بفاعلية.

كما تعد حوكمة الشركات أحد الوسائل التي يتم من خلالها ضبط آلية إدارة المخاطر من كافة جوانبها، وبالتالي الوصول إلى التخفيف من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرارات، فمن خلال مبادئ الحوكمة يتم ضبط المعالجة المحاسبية وحسم المشاكل الخاصة بعملية القياس المحاسبي وضبط شكل وعرض محتوى القوائم المالية، هذا كله سيؤثر على كفاءة أداء الوحدات الاقتصادية ومنفعة المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية، مما يعبر بصدق عن جودة أرباحها.

وسيتم تناول موضوع البحث حسب المباحث الآتية:

المبحث الأول: منهجية البحث:

المبحث الثاني: إطار نظري عن حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: جودة الأرباح... المدخل مفاهيمي.

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث:

١-١مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الاهتمام المتزايد من قبل المساهمين وغيرهم بجودة أرباح الوحدات الاقتصادية التي تعبر عن كفاءة أداء المدراء التنفيذيين ما تعكسه الأرباح المفصح عنها من معلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وهنا يأتي دور الحوكمة كأحد الركائز الأساسية في جودة الأرباح، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي الآتي: هل يوجد تأثير لتطبيق آليات الحوكمة على جودة الأرباح في الوحدات الاقتصادية العراقية؟، ومن خلال هذا التساؤل يمكن أن نشتق الأسئلة الفرعية الآتية:

١. هل يوجد تطبيق للحوكمة في المصارف عينة البحث؟
٢. هل هناك تأثير للحوكمة على جودة الأرباح في المصارف المختارة؟
٣. هل إن جودة الأرباح تؤثر على كفاءة أداء الإدارة التنفيذية؟

١-٢ أهداف البحث:

١. بيان مفهوم الحوكمة وقواعد تطبيقها وأبعادها.
٢. بيان أثر تطبيق اليات الحوكمة على جودة الأرباح.
٣. بيان المفاهيم المتعلقة بجودة الأرباح وأهميتها و تقييم جودة أرباح الوحدة.

١-٣ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية تطبيق آليات الحوكمة في الوحدات الاقتصادية وتأثيرها على جودة الأرباح، ودورها في تحسين وتنسيق القوائم المالية المقدمة إلى أصحاب المصلحة مما ينعكس على زيادة كفاءة الإدارة التنفيذية في تحقيق أهداف الوحدة، وتأثير ذلك في قرارات المستثمرين.

١-٤ فرضيات البحث:

١. مدى التزام إدارة الوحدة بآليات الحوكمة وانعكاسه على جودة الأرباح.
٢. علاقة ارتباط ذات دلالة بين جودة الأرباح وكفاءة الأداء.
٣. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة لآليات الحوكمة على جودة الأرباح.

١-٥ مجتمع البحث والعينة المختارة:

تمثل تحليل الوحدات الاقتصادية لقطاع المصارف وذلك عن طريق تحليل البيانات الخاصة بالمصارف عينة البحث للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١ وفق نموذج (ميلر).

١-٦ الحدود المكانية والزمانية للبحث:

١. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
٢. **الحدود الزمانية:** ينحصر الجانب العلمي للبحث بالمدة من ٢٠٢٠-٢٠٢١ لعينه من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات:

٢-١ مفهوم حوكمة الشركات:

لقد تعددت الآراء بين مختلف الباحثين في التعبير عن مفهوم حوكمة الشركات وذلك حسب اهتماماتهم وتخصصاتهم، فقد عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD حوكمة الشركات بأنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة أسهمها ومجموعة أصحاب المصالح، ويتم تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تحقق تلك الأهداف ومراقبة الأداء" (الشمري، ٢٠١٥: ٤٧).

كما عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) على أنها "عمليات تتم من خلالها إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير الاشراف على إدارة ومراقبة المخاطر، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، والذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف والحفاظ على قيمة الوحدة الاقتصادية" (السعيد وآخرون، ٢٠٢١: ٣٩).

وبناء على ما تم ذكره من تعاريف يرى الباحث ان حوكمة الشركات "هي مجموعه من الضوابط والقواعد والقوانين التي يتم من خلالها إدارة الوحدة والسيطرة عليها، فضلاً عن ذلك فهي

تنظم العلاقة بين مختلف الأطراف بالشكل الذي يضمن النزاهة والشفافية مع اصحاب المصالح فيها وتوجيه وتحسين ادائها وتحقيق أهدافها.

٢-٢ أهمية حوكمة الشركات:

لقد برزت أهمية الحوكمة بعد التوسع الذي حدث في القاعدة الاستثمارية وزيادة عدد المالكين، إذ ظهرت حوكمة الشركات لمعالجة تضارب العلاقة بين الإدارة والمستثمرين، أي الفصل بين إدارة الوحدة وملكيتها بإضافة مدراء غير تنفيذيين إلى مجلس الإدارة، وذلك لتضمن سلامة العلاقة بين المستثمرين والوحدات الاقتصادية من خلال الرقابة المالية وحقوق التصويت للمالكين بغض النظر عن مقدار حصصهم، وعلى الرغم من الأعباء المالية الإضافية التي تضيفها حوكمة الشركات، إلا أن لها دوراً رئيسا بإصلاح وتحسين السوق المالية وتشغيل الوحدات الاقتصادية في معظم دول العالم، لأنها تعد عاملاً لجذب الاستثمار الأجنبي (Abdalqhadr,2020:131)، وتظهر أهميتها في تحقيق الاستقرار والمصداقية للمؤسسات المساهمة محلياً وعالمياً، فضلاً عن تقوية العلاقة بين الوحدات الاقتصادية وأصحاب المصلحة، مع تعزيز التعاون التجاري بين الوحدات داخل وخارج الدول، وفي الآونة الأخيرة تعاظمت أهمية حوكمة الشركات لتحقيق الحماية القانونية والرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وتحقيق الرقابة الفعالة على الأداء (علي، ٢٠١٧: ٣٠).

٢-٣ أهداف الحوكمة:

تهدف الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الوحدة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق حماية حقوق المساهمين ومراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة (أبو الريحه، ٢٠١٦: ٤٢)، وتسهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها عدد من الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يأتي: (البشير، ٢٠١٦: ١٨)

١. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
٢. إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الوحدة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.
٣. عدم الخلط بين مسئوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
٤. الرقابة وتعديل القوانين الحاكمة لكي تتحول مسئولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين.
٥. تحسين خاصية مصداقية المعلومات وسهولة فهمها.
٦. زيادة قدرة الوحدات على تحسين موقفها التنافسي وجذب الاستثمارات ورؤوس أموال جديدة.
٧. تجنب حدوث الأزمات حتى في الدول التي لا يوجد للشركات تعامل نشط في اسواقها المالية.
٨. ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة التعرض للإفلاس.

٢-٤ مبادى الحوكمة:

وصفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD مبادى الحوكمة بأنها الوسيلة التي تساعد صناع السياسات على تقييم وتحسين الإطار المفاهيمي والتنظيمي والمؤسسي لنظام الحوكمة بهدف دعم النمو المستدام والكفاءة الاقتصادية والاستقرار المالي في الوحدات الاقتصادية، كما صنفتها المنظمة في أول نشره لهذه المبادىء عام ١٩٩٩ باعتمادها مؤشرا دوليا لصناع السياسات عموماً والمستثمرين والوحدات الاقتصادية والأطراف ذات المصلحة الآخرين بوصفها واحدة من

المعايير الرئيسة للاستقرار المالي والنظم المالية السليمة، كما تجدر الإشارة إلى إن OECD ركزت على كل ما يحفز النمو الاقتصادي وحماية التجارة الدولية (OECD,2015:3).

ولقد حددت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن تتسم بها نظم الحوكمة وهي المبادئ المقدمة إلى مجموعة العشرين G20 في عام 2015، والتي تم إقرارها وتتضمن هذه المبادئ الآتي: (OECD,2015:3)

١. ضمان أساس فاعل لإطار الحوكمة:

أكدت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على توفير اطار للحوكمة الفعالة والشفافية، والأسواق العادلة، وتعزيز حماية المستثمرين، وكذلك يعد إطاراً قانونياً وتنظيمياً ومؤسسياً سليماً، يمكن للمشاركين في السوق الاعتماد عليه عند إقامة علاقات تعاقدية خاصة بهم، ويشمل إطار حوكمة الشركات عناصر من التشريعات والركائز والتنظيم الذاتي والالتزامات الطوعية وممارسات الأعمال التي تنتج عن ظروف وتاريخ وتقاليد خاصة بالدولة، وبالتالي فإن المزيج المرغوب فيه بين التشريعات والتنظيم الذاتي والمعايير الطوعية وما إلى ذلك، سوف تختلف من بلد إلى آخر .(OECD,2015:13)

٢. حقوق المساهمين والمعاملة العادلة لهم:

يشدد الاطار المفاهيمي ضرورة تعامل إطار حوكمة الشركات بما يحمي ويسهل ممارسة حقوق المساهمين ويضمن المعاملة العادلة لهم، بما في ذلك المساهمين غير المسيطرين والأجانب وأن تتاح لهم الفرصة للحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم (OECD,2015:18) ومنحهم معاملة متساوية ويتطلب تطبيق هذا المبدأ من مجلس الإدارة الافصاح عن جميع المصالح التي تتسم بالأهمية ذات الصلة بالقضايا والمعاملات التي تؤثر على الوحدة الاقتصادية .(Gyamerah & Agyei,2016:84)

٣. دور أصحاب المصلحة في الحوكمة:

يعرف Jensen "الأطراف ذات المصلحة" بأنهم الاشخاص الذين يمكن أن يستفيدُوا من التعامل مع الوحدة الاقتصادية، وأن مصالحهم يمكن أن تنشأ من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة والمجتمع. كما يشير (Freeman) لصاحب المصلحة بأنه "أي مجموعة أو فرد يمكنه ان يؤثر أو يتأثر بتحقيق غرض الوحدة الاقتصادية، والأطراف ذات المصلحة هي: الإدارة، والموظفون، والجمهور العام، ووسائل الإعلام، والوحدات الاقتصادية ذات الصلة، والحكومة، والجهات التنظيمية الخاصة، وغيرهم من اصحاب المصلحة (Ormazabal,2018:3).

٤. الافصاح والشفافية:

عرّفت منظمة التجارة العالمية (WTO's) الشفافية على أنها "الدرجة التي تكون فيها السياسات والممارسات التجارية والعملية التي يتم إنشاؤها متحررة ويمكن التنبؤ بها". وعرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الشفافية على أنها "حالة يستطيع فيها المشاركون في عملية الاستثمار الحصول على معلومات كافية من بعضهم البعض من أجل اتخاذ قرارات صحيحة والوفاء بالالتزامات (Forssbæck & Oxelheim,2014:5).

ويعد هذا المبدأ ذو اهميه كبيرة للحوكمة لأنه يفصح عن شؤون الوحدة الاقتصادية لجميع أصحاب المصلحة في الوقت المحدد بوضوح عالي، كما ينبغي أن يكون موثوقاً وخالياً من التحيز

وأن يتيح المقارنة على أساس معايير مشتركة، لن يؤدي ذلك إلى منع عمليات الاحتيال على الوحدات فحسب، بل سيعزز أيضاً صورة الوحدة الاقتصادية وقيمتها في نظر أصحاب المصلحة وخاصة فيما يتعلق بالأداء المالي الذي يتسم بالصدق والدقة (Fernando,*et.al.*,2017:280).

٥. مسؤوليات مجلس الإدارة:

الإطار المفاهيمي للحوكمة يسهم في التوجيه الاستراتيجي للوحدة الاقتصادية، والمراقبة الفعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة ومسائلته أمام الوحدة والمساهمين أي أنه من المتوقع أن يقدم مجلس الإدارة وظائف استشارية ورقابية، على الرغم من أن هذه المسؤوليات مرتبطة بطرق عديدة إلا أنها تختلف اختلافاً جوهرياً في مجالات التركيز، قد تكون بصفته استشارية يتشاور المجلس مع الإدارة فيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي والتشغيلي للوحدة، وتسليط الضوء على القرارات التي توازن بين المخاطر والمكافآت، أو قد تكون بصفه الرقابية، فمن المتوقع أن يقوم مجلس الإدارة بمراقبة الإدارة والتأكد من أنها تعمل بجد لصالح المساهمين، ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة بناءً على المهارة والخبرة التي يقدموها.

٢-٥ آليات الحوكمة:

إن حوكمة الشركات لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا من خلال اتباع آليات محددة، لما لها من القدرة والمهارات ما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف، وتعرف آليات الحوكمة بأنها "إطار يتكون من مجموعة من الإجراءات والممارسات والتي تضمن توجيه الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي من شأنها تحقيق منافع الملاك والأطراف الأخرى المهتمة بالوحدة، ومن ثم التأكد من تحقيق أهداف نظام حوكمة الشركات كما تم تصميمها بالفعلُ (طه، ٢٠١٩: ١٤٧).

ويتضمن نظام حوكمة الوحدات الاقتصادية جميع الآليات المصممة للسيطرة على المديرين وتقليل تضارب المصالح بينهم، ويتم التمييز بين نوعين من الآليات وتتمثل في الآتي:

أ. الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

هي الوسائل الداخلية التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية والتي يمكن أن تحفز المديرين على زيادة قيمة المساهمين إلى أقصى حد.

وتتضمن هذه الوسائل على وجه الخصوص، مجلس الإدارة، ولجان التدقيق، والتدقيق الداخلي، وهيكل الملكية، ويمكن توضيحها كما يأتي:

١. مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة من أكثر آليات الحوكمة أهمية لأنه يمثل العمود الفقري لها، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة مباشرة من قبل المساهمين التي تحقق مصالحهم في الوحدات الاقتصادية (Gebba,2015:31).

٢. لجان التدقيق:

وهي لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة أو الهيئة الإدارية ومسؤولة بشكل عام عن الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية، واختيار المدقق المستقل، والرقابة على إدارة المخاطر وأنظمة الضوابط الداخلية ومراقبة التدقيق الداخلي والخارجي (Meagher,2017:26).

٣. هيكل الملكية:

اهتم الباحثين في دراسة هيكل الملكية ولقد تم إجراء أول دراسة ضمن نظرية الوحدة الاقتصادية حول الشركة الحديثة بواسطة "Means and Berle" في عام ١٩٣٢ وناقشوا تضارب المصالح بين المساهمين المسيطرين والمديرين، وأكدوا أنه مع تزايد انتشار الملكية تقل قدرة المساهمين على التحكم في الإدارة، ونتيجة لذلك اقترحوا وجود علاقة سلبية بين تركيز الملكية وأداء الوحدة (Karaca & Eksi,2012:172).

٤. التدقيق الداخلي:

هو فحص يتم إجراؤه على كل من البيانات المالية والسجلات المحاسبية للوحدة الاقتصادية، فضلاً عن الالتزام بسياسات الإدارة العليا المحددة مسبقاً والالتزام باللوائح الحكومية وأحكام العلاقات المهنية المعمول بها، ويعرف معهد المدققين الداخليين (IIA) التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للوحدة، وتحسين عملياتها، وتساعد هذه الوظيفة في تحقيق أهداف الوحدة من خلال إتباع أسلوب منهجي لتقييم و تحسين فعالية عمليات الرقابة، وبالتالي فإن له دور مهم للغاية في الحوكمة، تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دوراً رئيسياً في آلية حوكمة الشركات مع لجنة التدقيق، والتدقيق الخارجي (Saputra & Yusuf, 2019:1).

ب. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، ومن أهمها ما يأتي:

١. منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، فإذا لم تتم الإدارة أعمالها بالشكل الصحيح، فإنها سوف تفشل في منافسة الوحدات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تحفز سوق العمل الإداري، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا (علون، ٢٠١٩: ٥٢).

٢. القوانين والتشريعات:

غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة (أصحاب المصالح)، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية فحسب، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم (عواد، ٢٠٢٠: ٥٠).

٣. الاندماج والاستحواذ:

مما لاشك فيه ان ظاهرة الاندماج والاستحواذ (A & M) في الاقتصادات الرأسمالية متأصل في البيئة التنافسية ومرتبط بتنمية أسواق رأس المال، لاسيما فيما يتعلق بتمويل الوحدات الاقتصادية، وينبغي أن يتيح هيكل الحوكمة الجيدة تقليل تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين التنفيذيين، وبالتالي تقليل تكاليف الوكالة وزيادة قيمة الوحدة إلى الحد الأقصى، وتتمثل إحدى طرق تحقيق ذلك في تعريض الوحدة الاقتصادية لـ"سوق مراقبة الوحدات الاقتصادية"، أي عمليات

الاندماج والاستحواذ وغيرها من أشكال نقل السيطرة. ويشير Jensen إلى أن الزيادة الملحوظة في عمليات الاندماج والاستحواذ منذ الثمانينيات هي نتيجة لعوامل عدة منها: (Monteiro,2014:6,9)
أ. تحرير الأسواق المالية.
ب. زيادة توافر المهنيين القادرين على هيكلة وإدارة بيع وشراء الوحدات.
ت. تخفيف القيود المفروضة على عمليات الاندماج.
ث. المطالبة بمزيد من الكفاءة المرتبطة ببيئة اقتصادية أكثر تكاملاً وتنافسية.

٤. التدقيق الخارجي:

هو عكس الية التدقيق الداخلي الذي هو جزء من الوحدة، فإن التدقيق الخارجي منفصل تماما عن الوحدة، ومع ذلك فإن المراجعة الخارجية تعمل من قبل الوحدة لأنها تعمل على تقديم رأي مستقل فيما يتعلق بالبيانات المالية السنوية، وتماشياً مع ذلك يقوم مدقق الحسابات الخارجي بإجراء تدقيق وفقا لقوانين أو قواعد محددة للبيانات المالية للوحدة أو كيان حكومي أو كيان قانوني آخر أو منظمة، ويكون مستقلاً عن الكيان تماماً (Al-Shaheen,2020:20).

المبحث الثالث: جودة الأرباح وانعكاسها على الأداء:

٣-١ مفهوم جودة الأرباح:

تتسم جودة الأرباح المحاسبية بالسمات الرئيسة للمعلومات المحاسبية المفضلة لدى مستخدمي القوائم المالية التي ترمي الى تحقيق الإفصاح في القوائم المالية، إذ أنها توفر القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية على التنبؤ بأرباح الأعوام القادمة التي تظهر من خلال القوائم المالية، وتعرف جودة الأرباح بانها قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح التشغيلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات المالية. بينما عرضها "قراقيش" بأنها مدى تعبير الأرباح التي تحققها الوحدة الاقتصادية بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية، وجودة الأرباح هي مدى قدرة الأرباح المالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الوحدة، ومدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل، كما تعرف على انها مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي، وتمثل الاستمرارية مدى القدرة في المحافظة على الأرباح وعلى المدى الطويل، أو قدرة الأرباح الحالية في إعطاء مؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية (عبيد، ٢٠١٦: ٢٥٢).

٣-٢ أهمية جودة الأرباح:

تكتسب جودة الأرباح أهميتها من أهمية الأرباح ذاتها، ويعد الربح بمثابة مؤشر للأداء وانه يستخدم في تسعير الأوراق المالية وتقييم العائد المتوقع، وتوقع الأداء المستقبلي للوحدة من قبل المتعاملين في سوق الأوراق المالية (Hassanzadha,2013:76). ويهتم مستخدمو القوائم المالية بالأرباح التي تفصح عنها الوحدات الاقتصادية، كونها تمكنهم من تقييم أدائها في الفترات الماضية، وكذلك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، التي توثر بدورها في أسعار الاسهم، ولأن الأرباح iتتأثر بسياسات وطرق الاعتراف بالدخل، وكذلك الحاجة الى مقابلة المصروفات بالإيرادات في المددةالمحاسبية ذاتها، وكذلك الاحكام التي يصدرها المديرون. فقد أدى ذلك الى تقليل من أهمية وفائدة الأرباح كمؤشرات مالية، ولمعالجة العيوب الناتجة عن الدخل المحاسبي المفصح عنه

ولمساعدة الوحدة الاقتصادية في التقريب بين أرباحها المحاسبية وأرباحها الاقتصادية، فإنه ينبغي على مستخدمي القوائم المالية تقييم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية (Schroeder,2019:170).

٣-٣ مقاييس جودة الأرباح:

هنالك مقاييس عدة يتم استخدامها لتحديد مستوى جودة الأرباح، وذلك يعود إلى اختلاف مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي اختلاف الأهداف من استخدام تلك القوائم، وذلك يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمفهوم جودة الأرباح، وان اختلاف المقاييس المستخدمة للوقوف على مستوى جودة الأرباح أو تحديده وتبعاً لأهدافها من استخدام القوائم المالية، فلابد من أن يؤدي هذا الاختلاف إلى استخدام مقاييس مختلفة لتحديد جودة الأرباح، ومن هذه المقاييس ما يأتي: (الأضم، ٢٠١٤: ٢٩)

١. **استمرارية الأرباح:** ترتبط استمرارية الوحدة بالقدرة على مواصلة أعمالها في المستقبل، والبيانات المتعلقة بالاستمرارية مهمة جداً لأصحاب المصلحة لاتخاذ القرارات المناسبة، وبالتالي تكون أكثر قيمة لهم لأغراض التقييم، وعليه تم استخدام الاستمرارية أو الاستدامة كمقياس جودة الأرباح وعرفت الاستمرارية على أنها تجسيد للمدى الذي يصبح فيه مستوى أداء الوحدة في الفترة الحالية جزء مستمر من سلسلة الأرباح، وقد وجد أن استمرارية الأرباح حظيت باستجابة كبيرة من قبل المستثمرين (خالد وآخرون، ٢٠١٨: ٢٢٠).
٢. **القدرة التنبؤية للأرباح:** تعبر القدرة التنبؤية على قدرة الأرباح الحالية والماضية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، إذ تعد استمرارية الأرباح وقدرتها التنبؤية من أهم مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية (Perotti,2014:548).
٣. **خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح:** ومن المقاييسءالتي تم استخدامها كذلكiلقياس جودة الأرباح، خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح iمن قبل إدارة الوحدة الاقتصادية، والتي تعني أنiالوحدات تقوم بإدارة الربح بدافع المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح، إذ تمارس الاستحقاق بطريقة موجبة عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً، وتمارس الاستحقاق بطريقة سالبة عندما نكون الأرباح عالية مقارنة بالسنوات السابقة (الأضم، ٢٠١٤: ٣٠).

٣-٤ الأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بجودة الأرباح وانعكاسها على كفاءة الأداء:

يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في النقاط الآتية:

١. **الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبة والتدقيق:** درجة العولمة تنمو على مستوى الاقتصاديات العالمية، ولتحقيق درجة أكبر من الشفافية يحتاج الأمر إلى توفر معايير أداء مثل (معايير المحاسبة ومعايير التدقيق) لغرض ممارسة حوكمة الشركات، ودرجة أكبر من الاستقلالية على مستوى مجالس الإدارات، كذلك ينبغي أن يتضمن إطار المساءلة العالمي بعض معايير الفعلية غير المالية، حتى تتمكن الوحدات من إعداد التقارير حول أنشطتها المختلفة (المطيري، ٢٠١١: ٢٢).
٢. **تأثير أعضاء مجلس الإدارة في جودة الأرباح:** هناك علاقة طردية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين مقدار الاحتيال والتلاعب في القوائم المالية (Beasley,1996:445)، إذ نظرية الوكالة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين المستقلين قد يكون لديهم وظيفة مراقبة مهمة لعملية إعداد التقارير المالية، ونتيجة لذلك، تميل المجالس ذات المديرين الأكثر استقلالية إلى

زيادة المراقبة، وبالتالي يتوقع منها الإصرار على جودة أرباح أفضل، ويمكن لأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة تحسين جودة الأرباح عن طريق التخفيف من المصلحة الذاتية الإدارية وعن طريق مراقبة وإنتاج البيانات المالية من قبل الإدارة، ويلاحظ ان استقلالية مجلس الإدارة يساعد على تحسين جودة الأرباح من خلال الحد من إدارة الأرباح (Alves,2014:1).

٣. **تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح:** أن تشكيل لجنة التدقيق الداخلي تؤدي دوراً كبيراً في تحسين جودة الأرباح وان استمرار اجتماعات لجان التدقيق له علاقة إيجابية مع جودة الأرباح (حميد، 23:2020).

٤. **دور التدقيق الداخلي:** يقدم المدقق الداخلي مساعدة الى الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من اجل إدارة المخاطر والرقابة، عليها في عملية الحوكمة وذلك يسهم في تقييم وتحسين العمليات الداخلية وزيادة كفاءة الأداء، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة التدقيق (الأضم، ٢٠١٤: ٣٢).

٥. **دور التدقيق الخارجي:** يقوم مدقق الحسابات الخارجي بأداء خدمات مهنية لمجتمع الأعمال ومع تطور المهنة تزداد خدمات مدقق الحسابات بدرجة كبيرة وأصبح يقدم خدمات منها تدقيق القوائم المالية، وتصميم أنظمة المعلومات، وتقديم خدمات ضريبية، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية، مما ينعكس ايجاباً على جودة الأرباح (يوسف، ٢٠١٤: ٢٤).

٣-٥ تأثير الحوكمة على كفاءة الأداء:

إن مبدأ تحسين الأداء في إطار معطيات القرن الحادي والعشرين يقوم على تعميق مبادئ وآليات الحوكمة، التي حظيت باهتمام الباحثين والقادة المعنيين بالإدارة واستلهموا كثيراً من سيادتها في إجراءات تحسين الأداء، إذ تعد وجهاً حديثاً من وجوه التحسين والتطوير في حقل الإدارة والمنظمات المعاصر وأثر الحوكمة على كفاءة الأداء من خلال الآتي:

١. الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات:

تهدف حوكمة الشركات إلى تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال وبتكلفة معقولة عن طريق ترسيخ معايير الأداء ويمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية، مما يؤدي إلى تدعيم الأسس الاقتصادية والكشف عن حالات الاختلاس والفساد المالي والتلاعب والغش وسوء الإدارة، وهذا كله يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين وأصحاب المصلحة والعمل على استقرار الأسواق المالية والحد من التقلبات التي تشهدها عند حدوث الأزمات (لعروس، ٢٠١٧: ٦).

٢. الأهمية الاجتماعية لحوكمة الشركات:

إن المسؤولية الاجتماعية للوحدات هو مفهوم اجتذب الاهتمام العالمي واكتسب صدى جديداً في الاقتصاد العالمي، وميز كارول عام ٢٠٠١ بين أربعة أنواع من المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، وهي مسؤولية اقتصادية (وظائف، أجور، خدمات)، ومسؤولية قانونية (الامتثال القانوني والالتزام بالقواعد والتعليمات)، ومسؤولية أخلاقية (كونه أخلاقياً يعني ان يفعل ما هو عادل، وصحيح، ومنصف) ومسؤولية تسأهمية وهي اختيارية (مساهمات خيرية) (Jamali,*et.al.*, 2008:445).

٣. الأهمية القانونية لحوكمة الشركات:

تتمثل الأهمية القانونية لحوكمة الشركات في قدرة المعايير التي تستند إليها على الوفاء بحقوق كافة الاطراف المستفيدة في الشركة مثل حملة الأسهم والمقرضين والعاملين وغيرهم، وتعد القوانين والمعايير المنظمة لعمل الشركات (مثل قوانين الشركات وقوانين الأسواق المالية والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ الدولي للتقارير المالية ومعايير التدقيق الدولية) العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات، إذ تنظم تلك القوانين والمعايير العلاقة بين الأطراف المختلفة بالوحدة الاقتصادية، ويشير Zingales في هذا الصدد إلى إن الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في الوحدة تمثل حجر الأساس في تنظيم العلاقات التعاقدية بينهم بالشكل الذي يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم هذا وتأتي أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات، التي يمكن أن تنتج عن الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية لأعمال الوحدة الاقتصادية (المشهداني، ٢٠٠٧: ٥١).

٣-٥ قياس جودة الأرباح وفق نموذج ميلر:

أنموذج نسبة (Miller) عام ٢٠٠٧: (علوان وآخرين، ٢٠١٩: ١٢)

في عام ٢٠٠٧ استحدث Miller نسبة للعلاقة بين التغير لرأس المال العامل (لوصفه عنصراً معرضاً للتلاعب) والتدفق النقدي من الانشطة التشغيلية (لوصفه عنصراً غير معرضاً للتلاعب)، اطلق على هذه النسبة نسبة (Miller Ratio) فإذا لم تكن الشركة ممارسة لإدارة الأرباح تتصف تلك العلاقة بالثبات، ويمكن استخدام هذه النسبة للكشف عن التلاعب بالأرباح، إذ تكون قيمتها صفراً في حالة عدم وجود تلاعب اما اذا كانت قيمتها أكبر أو أقل من صفر (سالباً أم ايجابياً) يعد ذلك مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح المعدة وفقاً لإساس الاستحقاق وتحتسب وفق المعادلة الآتية:

$$EM = (\Delta WC/ CFO)_{t-0} - (\Delta WC / CFO)_{t-1}$$

إذ أن:

EM: إدارة الأرباح.

ΔWC: التغير في صافي رأس المال العامل.

CFO: صافي التدفق النقدي التشغيلي.

t-0: السنة الحالية.

t-1: السنة السابقة.

المبحث الرابع: الجانب العملي:

قياس وتحليل بيانات القوائم المالية وفق انموذج نسبة (Miller):

٤-١ انموذج ميلر:

سيتم استخدام أنموذج (Miller,2007) في الدراسة الحالية لقياس جودة الأرباح الخاصة بالشركات عينة الدراسة، ولقد تم اعتماد هذا النموذج للأسباب الآتية:

١. يتسم بالموضوعية لاعتماده على أساس إحصائي، لانه لا يتضمن وضع تقديرات للدخل المتوقع، أو لبعض المتغيرات الأخرى اللازمة للقياس، إذ يعتمد البيانات الفعلية تجنبا لاحتمال الخطأ، (٤١٨)

والأحكام الشخصية التي قد تصاحب وضع التقديرات، أي انه يوفر مقياس واضح لإدارة الأرباح.

٢. يساعد ممارسي ومنظمي المهنة بسهولة من التحقق، واكتشاف استخدام الوحدات الاقتصادية في ممارساتها لإدارة الأرباح.

٣. يعد الأحدث بين نماذج قياس الأرباح فضلا عن انه يتميز بسهولة تطبيقه وسهولة الحصول على المعلومات المطلوبة في التطبيق لتوفرها مباشرة في القوائم المالية.

٤. يبين مدى تطبيق اليات الحوكمة وانعكاسها على دقة الأرباح المعلن عنها وعلى كفاءة الأداء.

ملاحظة:

تكشف هذه النسبة هل ان الوحدة الاقتصادية التي تم تحليلها مارست الحوكمة وسيطرت على المحاسبة الابداعية في إعدادها للقوائم المالية أم لا، ففي حالة ان الوحدات الاقتصادية لم تمارس اساليب المحاسبة الابداعية كانت نسبة ميلر = صفر، وعكسها الوحدات التي مارست اساليب المحاسبة الابداعية كانت نسبة ميلر ≠ صفر.

على ما تم تقديمه في الإطار النظري للمباحث السابقة، ومن اجل أثبات فرضية البحث فقد تم استخدام أنموذج ميلر لقياس مدى ممارسة الوحدات الاقتصادية عينة الدراسة لإدارة الأرباح.

- رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة.
- التغير في رأس المال (WC□) = رأس المال العامل للسنة الحالية - رأس المال العامل للسنة السابقة

إذ تم اعتماد سلسلة زمنية لاستخلاص النتائج (٢٠٢٠-٢٠٢١) للقوائم المالية عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٤-٢ قياس بيانات القوائم:

الجدول (1)

اسم المصرف	صافي الموجودات المتداولة		مطلوبات المتداولة	
	2020	2021	2020	2021
مصرف الطيف الاسلامي	215282870	366767337	87512411	208906429
مصرف بغداد	1344553839	1455270524	1141092385	1230678778
مصرف الخليج التجاري	422405677	451766950	203626172	234164978
مصرف التجاري العراقي	607231159	494612061	309194600	197768746
مصرف العراقي الاسلامي	769716524	863073185	516497785	643648468
مصرف الاتحاد العراقي	404324214	404655376	226719364	227270655
مصرف الاهلي العراقي	830152887	1602508920	585910726	1505479691
مصرف اشور الدولي	449799145	586544934	201955349	332130921
مصرف الشرق الاوسط	440518964	461768560	382977561	375540449
مصرف الانصاري الاسلامي	249116285	262912381	5629771	10542274
مصرف الراجح الاسلامي	239837536	308586375	9826075	86430591

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

ونبين فيما يأتي آلية الاحتساب التي تم استخدامها لاستخراج نسبة (ميلر) لعينة الدراسة.

الجدول (٢)

اسم المصرف	رأس مال العامل		التغير في رأس المال العامل	صافي التدفق ÷ النقدي من العمليات النقدية	مؤشر ميلر
	2020	2021			
مصرف الطيف الاسلامي	127770459	157860908	30090449	39658152 ÷	0.758745617
مصرف بغداد	203461454	224591746	21130292	59994798 ÷	0.352202069
مصرف الخليج التجاري	218779505	217601972	-1177533	27764316 ÷	(-0.042411742)
مصرف التجاري العراقي	298036559	296843315	-1193244	12790589 ÷	(-0.093290778)
مصرف العراقي الاسلامي	253218739	219424717	-33794022	164026968 ÷	(-0.206027231)
مصرف الاتحاد العراقي	177604850	177384721	-220129	24836277 ÷	(-0.008863204)
مصرف الاهلي العراقي	244242161	97029229	-147212932	89042608 ÷	(-1.653286391)
مصرف اشور الدولي	247843796	254414013	6570217	14686898 ÷	0.447352259
مصرف الشرق الاوسط	57541403	86228111	28686708	34884819 ÷	0.822326411
مصرف الانصاري الاسلامي	243486514	252370107	8883593	13916151 ÷	0.638365666
مصرف الراجح الاسلامي	230011461	222155784	-7855677	80162865 ÷	(-0.09799646)

* رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة.
* التغير في رأس المال العامل = رأس المال العامل للسنة الحالية – رأس المال العامل للسنة السابقة.
* مؤشر ميلر = التغير في رأس المال العامل/صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.
المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

٤-٢ تحليل بيانات القوائم:

أظهر الجدول (2) أن نتائج الوحدات الاقتصادية كانت كما يأتي: قد بلغت عدد مؤشرات (EM) إدارة الأرباح الموجبة (5)، وقد بلغت المؤشرات السالبة (6)، وصلت أعلى مستوى لمؤشر موجب لإدارة الأرباح 82% وكانت من نصيب مصرف الشرق الاوسط ويليه مصرف الطيف الاسلامي، إذ بلغ 75.8%، وهو من المصارف المصنفة أعلى تداولاً في عام ٢٠٢١ حسب تقارير التداول المنشورة ويأتي بعده مصرف الانصاري الإسلامي بمؤشر 63.8%، وبلغ مصرف آشور الدولي 44.7%، ويأتي في أدنى مستوى موجب لمصرف بغداد فقد بلغ 35% وهو من المصارف المصنفة أعلى تداولاً في عام ٢٠٢١ حسب تقارير التداول المنشورة. هذا يعني أن الوحدات الاقتصادية قد مارست تطبيقات المحاسبة الإبداعية للتأثر على الأرباح المعلنة من خلال زيادة أرباحها، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة إدارات الوحدات الاقتصادية في زيادة الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية، وهذا من خلال استخدام طرق وأساليب محاسبية تجعل الأرقام المعلن عنها صورية (غير حقيقية) بقصد تحقيق مصالحها الذاتية، والمتمثلة بزيادة الحوافز والمكافئات المالية، فضلاً عن التأثير الإيجابي على سمعة الوحدة في السوق، ومن ثم تحسين أسعار أسهمها، وهذا يعد مؤشر على سوء الإدارة.

وفيما يخص المؤشرات السالبة فقد بلغ أعلى مستوى سالب (0.0088)، إذ كان من نصيب مصرف الاتحاد العراقي، وبعد ذلك مصرف الخليج التجاري (0.042)، مصرف التجاري العراقي (0.093)، ثم مصرف الراجح الاسلامي بنسبة قدرها (0.097)، ومصرف العراقي الاسلامي (0.206)، وقد بلغ أدنى مستوى سالب (1.653) وهي من نصيب مصرف الأهلي العراقي، وهذا

يشير إلى استعمال الإدارة لتطبيقات المحاسبة الإبداعية للتأثير على جودة الأرباح المعلن عنها من خلال تخفيض تلك الأرباح ويرجع سبب ذلك إلى ميل الإدارة نحو تخفيض دخلها بقصد تخفيض الضريبة المدفوعة، من خلال اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تتلاءم مع أهداف الوحدة الاقتصادية، ويحدث هذا بسبب ضعف في تطبيق آليات الحوكمة وخاصة نظام الرقابة الخارجي والتدقيق الداخلي ولجنة التدقيق مما ينعكس سلبا على كفاءة الأداء وعلى القوائم المالية وإعطاء صورة غير حقيقيه عن الأرباح لترغيب المستثمرين في الاستثمار.

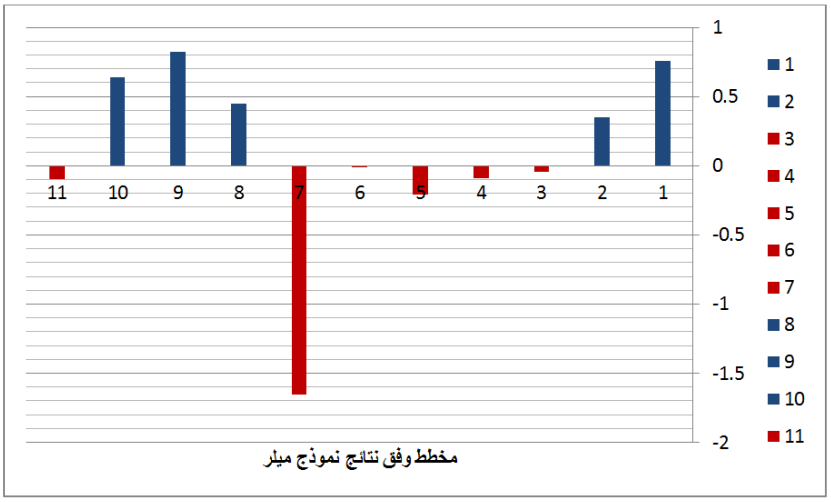

الشكل (1) مخطط اجرائي لنتائج لقطاع المصارف (نموذج ميلر)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان.

بعد أن تم تفريغ البيانات، ومعالجتها من خلال استخدام نموذج (Miller Ratio) لجميع الوحدات الاقتصادية قطاع المصارف للعام ٢٠٢١، أظهر الشكل (1) ان أعلى نسبة موجبة هو مصرف الشرق الأوسط، وأقل نسبة سالبة لمصرف الأهلي العراقي.

بناءً على ما تقدم استنتج الباحث من خلال استخدام نموذج (ميلر) لتحليل بيانات لعينة المختارة من قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وحسب توفر القوائم المالية المنشورة لهذه المصارف والتي كانت أحد عشر مصرفاً، إذ ظهرت النتائج لجميع المصارف إن (قيمة مؤشر نسبة ميلر ≠ 0) لعام ٢٠٢١، إذ تبين أن هذه المصارف عينة البحث قد مارست إدارة الأرباح وإعطاء صورة غير حقيقية لجودة أرباحها وبشكل متفاوت (بنسب موجبة، وأخرى سالبة)، فقد تراوحت النسبة أعلى من الصفر وأدنى من الصفر.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:

٥-١ الاستنتاجات:

١. على الرغم من وجود اختلاف في مفهوم حوكمة الشركات، إلا انه يوجد اتفاق على أهميتها، فهي تزيد من كفاءة أداة الوحدة الاقتصادية وتدعم مقدرتها على مواجهة الأزمات.
٢. إن تطبيق آليات الحوكمة تؤثر بصورة ايجابية على جودة الأرباح في القوائم المالية.
٣. يعد الافصاح عن الأرباح بدقة في البيانات المالية مطلباً جوهرياً من أجل المزيد من الشفافية في المعلومة المحاسبية وأداة فعالة للتصدي لأساليب التظليل المحاسبية.

٤. تعد المصارف ذات المؤشر العالي والبعيد عن نقطة الصفر قد مارسوا إدارة أرباح واعطاء صورة غير حقيقية للأرباح بسبب عدم بذل العناية المهنية اللازمة من قبل المدققين الداخليين ولجنة التدقيق في الوحدة المعنية، وكذلك وجود ضعف لرقابة الخارجية في عملية تدقيق تلك القوائم.

٥-٢ التوصيات:

١. ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار عند تطبيق آليات حوكمة الشركات أثر التغيرات البيئية التي تشهد تغيرات سريعة ومستمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
٢. ينبغي إتباع آليات السليمة لحوكمة الشركات وذلك لخلق الاحتياجات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة.
٣. تعزيز الإجراءات التي تنظم عملية التوافق والملائمة بين مصالح الأطراف ذات العلاقة مع الشركات وذلك من خلال:
   أ. الشفافية والوضوح في الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية.
   ب. تشكيل اللجان الخاصة بتعيين المديرين التنفيذيين المستقلين للسيطرة على دقة الأرباح.
٤. من المفضل الإفصاح عن أي تغيير في السياسات والطرائق والإجراءات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية.
٥. ينبغي وضع استراتيجية من خلال حوكمة الشركات للحد من إدارة الأرباح في القوائم المالية وتضليل الأرباح المعلن عنها.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. أبوالريحه، علي محمد جابر، (٢٠١٦)، أثر الحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، العراق، ص٤٢.
٢. الأضم، ميسم جهاد حامد، (٢٠١٤)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الأعمال، قسم محاسبة، ص٢٩.
٣. البشير، زبيدي، (٢٠١٦)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، جامعة المسيلة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم علوم تجارية، الجزائر، ص١٨.
٤. حميد، ثائر كامل، (٢٠٢٠)، تأثير جودة الأرباح باستخدام نموذج الاستدامة في استمرارية الشركة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، ص٢٣.
٥. خالد، بريش وآيت محمد مراد، (٢٠١٨)، قياس استمرارية الأرباح المحاسبية كدليل على جودتها: دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة حقوق والعلوم الانسانية، ص٢٢٠.
٦. السعيد، بودربالة محمود، وآخرون، (٢٠٢١)، دور حوكمة الشركات في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية، جامعة احمد دراية، الجزائر، ص٣٩.
٧. سليم، مين عطوة عزازي ومحمد محمود سليمان محمد، (٢٠٢١)، قياس تأثري مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين جودة الأرباح وتكلفة رأس المال: دراسة اختبارية، قسم محاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
٨. الشمري، احمد محسن، (٢٠١٥)، آليات حوكمة الشركات ودورها في تعزيز التنبؤ بالفشل المالي، معهد العربي للمحاسبين القانونيين.
٩. طه، دينا محمد محمد، (٢٠١٩)، دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبى الإختيارى للشركات عبر الإنترنت (مع دراسة تطبيقية)، مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢٠ (العدد الثانى، الجزء الثانى)، ص١٤٧.
١٠. عبيد، فداء عدنان، (٢٠١٦)، جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، الكلية التقنية الادارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.

١١. علوان، احمد محمد وآخرين، (٢٠١٩)، تطبيق انموذج هامش النقدية الزائدة (ECM) للكشف عن إدارة الأرباح في قطاع المصارف: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والاسلامية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
١٢. علون، محمد لمين، (٢٠١٩)، مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة عينة من الشركات بولاية بسكرة، جامعة علي لونيسي البليدة٢- مجلة نور للدراسات الاقتصادية، ص٥٢.
١٣. علي، علي ابراهيم، (٢٠١٧)، أثر هيكل حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي من خلال تقارير الاستدامة، جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مصر، ص٢٨.
١٤. عواد، طالب حمد، (٢٠٢٠)، آلية التدقيق الداخلي ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية، جامعة بغداد، معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، ص٥٠.
١٥. لعروس، لخضر لعروس، (٢٠١٧)، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم التسيير، الجزائر، ص٦.
١٦. المشهداني، بشرى نجم عبدالله، (٢٠٠٧)، الإطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم محاسبة، العراق، ص٥١.
١٧. المطيري، بدر سعد، (٢٠١١)، الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت، قسم محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ص٢٢.
١٨. يوسف، فضيل مصطفى، (٢٠١٤)، مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

19. Ali Abdalqhadr, (2020), the role of corporate governance in economic development, Postgraduate student, «KROK» University, Kyiv Ukraine, P: 131.
20. Alves, Sandra, (2014), The effect of board independence on the earnings quality: evidence from portuguese listed companies, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 8.3: 23-44.
21. Beasley, M.S. (1996). An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. Accounting review, 445.
22. David meagher, (2017), Audit committee Handbook', Institute Ireland, KPMG in Ireland, P: 26.
23. Fernando, *et.al.*, (2017), Corporate Governance Principles, Policies and Practices,' Copyright © Pearson India Education Services Pvt. Ltd Reachus@pearson.com.
24. Forssbaeck, Jens & Lars Oxelheim, (2014), The multifaceted concept of transparency, The Oxford handbook of economic and institutional transparency.
25. Gebba, Tarek Roshdy, (2015), Corporate governance mechanisms adopted by UAE .national commercial banks, Journal of Applied Finance and Banking 5.5.
26. Hassanzadeh, Rasool Baradaran, et.al., (2013), Studying the Effect of Management Ability on Profit Quality in Stock Exchange in Iran, Life Science Journal 10.3s:76.
27. Hussam Falih Al-Shaheen, (2020), The Reliance of External Audit on Internal Audit: In Chinese Audit Corporations, Faculty of Business, Kristlanstad University Sweden Swe.
28. Irwan Adimas Ganda Saputra & Achmad Yusuf, (2019), 'The Role of Internal Audit in Corporate Governance and Contribution to Determine Audit Feesfor External Audits, Faculty of Economics and Business, University of Airlangga, Surabaya, Indonesia.

29. Jamali, Dima, Asem M. Safieddine & Myriam Rabbath, (2008), Corporate governance and corporate social responsibility synergies and interrelationships, Corporate governance: an international review 16.5 443-459.
30. Karaca, Süleyman Serdar& Ibrahim Halil Eksi, (2012), The relationship between ownership structure and firm performance: An empirical analysis over Istanbul Stock Exchange (ISE) listed companies, International Business Research 5.1: 172.
31. Mario Augusto Parente Monteiro, (2014), external corporate governance mechanisms mergers and acquisitions on the brazilian market, Revista de Gestao, Finanças e Contabilidade, ISSN 2238-5320, UNEB, Salvador, Vol. 4, No. 2, P: 04-19.
32. OECD, (2015), G20/OECD Principles of Corporate Governance, OECD Publishing, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/9789264236882-en.
33. Ormazabal, Gaizka, (2018), The role of stakeholders in corporate governance: A view from accounting research, P: 3.
34. Perotti, Pietro & Alfred Wagenhofer, (2014), Earnings quality measures and excess returns, Journal of business finance & accounting 41.5-6: 548.
35. Samuel Gyamerah & Albert Agyei, (2016), OECD Principles of Corporate Governance: Compliance among Ghanaian Listed Companies, School of Management and Economics, University of Electronic Science and Technology of China b] School of Business, Valley View University, Ghana, P: 84, agyeialbert74@vvu.edu.gh.
36. Schroeder, Richard G., Myrtle W. Clark & Jack M. Cathey, (2019), Financial accounting theory and analysis: text and cases, John Wiley & Sons, P: 170.